

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/١١٤١

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشة ، محمد عثمان ، محمود دهشان ، بسام العتوم

=====

التمييز الأول :-

/وكيلاه المحاميان

المميز :

المميز ضده : الحق العام

التمييز الثاني :-

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضددهما : ١-

٢-

قدم في هذه القضية تمييزان بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٠ وذلك للطعن بالقرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى ٤٣٦/٢٠٠٠ بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٠ والقاضي بتجريم المتهم بجناية التحريض على القتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ١/٨٠/أ عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم ومصادرة الأداة الحادة عن جناية التحريض على القتل وإعلان براءة المتهم من جناية التدخل بالقتل المسندة إليه والإفراج عن المتهم وإسقاط دعوى الحق العام عنه بالعفو العام .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

- ١- جرمت محكمة الجنايات الكبرى المميز بالتحريض على القتل مخالفة التعريف الوارد في متن المادة ٨٠/١/أ عقوبات .
 - ٢- إن ما استندت إليه المحكمة من أن المميز قال للمتهمين (وروح أمي إذا ما بتوقفوا معي لا أعرفكم ولا تعرفوني وما تكونوا قرايبي) بأن هذا القول يشكل تحريضاً على القتل فهو استخلاص في غير محله للتحريض .
 - ٣- هناك فارق زمني وفارق مكاني بين ما سمي بالتحريض وبين الإصابة التي أدت إلى وفاة المغدور .
 - ٤- إن انقطاع صلة المكان والزمان بين ما سمي تحريضاً وبين الفعل المؤدي إلى القتل يؤكد انقطاع وغياب التحريض على فرض وجوده ابتداءً .
 - ٥- بالتناوب فإن جنائية التحريض على ارتكاب جنائية قتل يجب أن تتوفر أركانها كاملة .
- وطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بالسببين التاليين :-

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أنها لم تفسر المادة ٧٦ عقوبات تفسيراً صحيحاً وسليماً .
 - ٢- أخطأت المحكمة بإعلان براءة المميز ضده من جنائية التدخل بالقتل المسندة إليه حيث أنها لم ترز بينة النيابة وزناً سليماً .
- وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٨ طلب فيها قبول التمييزين شكلاً ورد تمييز ناصر موضوعاً وقبول تمييز النيابة العامة موضوعاً .

- الـقـرـار -

بعد التدقيق والمداوله تجد المحكمة أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أسندت إلى المتهمين :-

- أ- جناية القتل القصد بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٦ عقوبات .
 ب- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .
 -٣ ناصر علي عفنان :
 أ- جناية القتل القصد بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٦ عقوبات .
 ب- جناية التحريض على القتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٨٠ عقوبات .
 ج- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات .
 -٤
 أ- جناية التدخل بالقتل القصد خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٨٠ عقوبات .

وبعد أن استكملت محكمة الجنايات الكبرى إجراءات المحاكمة قررت بتاريخ
 ٢٠٠٠/١٠/١٧ ما يلي :-

- ١- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل بالاشتراك إلى جناية القتل
 قصداً خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وتجريمه بهذه الجناية حسب الوصف المعدل ووضعه
 بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والرسوم ولوجود أسباب مخففة تقديرية نزلت
 بالعقوبة وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات إلى الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف
 والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف بعد أن قررت أن جرم حمل
 وحيازة أداة حادة مشمول بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ .
 ٢- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية التحريض على القتل
 خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٨٠/١/أ عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات
 ومصادرة الأداة الحادة بعد أن قررت أن جرم حمل وحيازة أداة حادة مشمول بقانون العفو
 العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ محسوبة له مدة التوقيف .
 ٣- تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية القتل بالاشتراك إلى جنحة الإيذاء
 خلافاً للمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وإسقاط دعوى الحق العام بالنسبة لهذا الجرم وجرم
 حمل وحيازة أداة حادة لشمولهما بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ .
 ٤- إعلان براءة المتهم من جناية التدخل بالقتل المسندة إليه .

لم يقبل المتهم بالقرار الصادر عن المحكمة قطعاً به تمييزاً للأسباب المبسوطه
 في اللائحة المقدمة من قبل وكيله .

ولم يقبل النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار الصادر بحق المتهمين
 فطعن به تمييزاً أيضاً للأسباب المبسطة في اللائحة المقدمة من قبله .
 كما وتقدم كل من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ورئيس النيابة العامة
 بمطالبة خطية حول القرار المتضمن تجريم المتهمين باعتبار القرار الصادر
 بحقهما مميّزاً بحكم القانون وفقاً للمادة ١٣/١ من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وبالنسبة لأسباب التمييز المقدم من المميز تجد المحكمة أنها جميعها تنصب
 على تخطئة ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من حيث تجريمها له بجرم التحريض على
 القتل قصداً .

فإن محكمتنا تجد ومن الرجوع إلى ملف الدعوى والبيانات المقدمة فيها أن ما قام به
 المميز من توجيه عبارة (وروح أمي إذا ما بتوقفوا معي لا أعرفكم ولا تعرفوني وبدي اياكوا
 تفضحوا عرضه) للقاتل قد خلق لدى الأخير الفكرة الجرمية التي لم تكن موجودة عنده
 تجاه المجني عليه حيث أثاره وهيج مشاعره تجاه المجني عليه فقام بسحب الموس الذي كانت
 معه فطعن المجني عليه في رأسه وفي مكان خطر أدى إلى إصابته بكسر في عظم الجمجمة
 أدى ذلك إلى حدوث نزيف كثيف داخل القحف والدماغ وبالتالي إلى الوفاة في المستشفى فالفاعل
 الذي قام به القاتل كان نتيجة لتحريض المميز ضد المجني عليه . ولذلك فإن الأقوال المذكورة
 أعلاه من قبل المميز وقيام القاتل بقتل المجني عليه تشمل كافة أركان وعناصر جريمة التحريض
 على القتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٨٠ من قانون العقوبات .

ومن الرجوع إلى المادة ٨٠/أ نجد أن ما ورد بها من وسائل للتحريض لم ترد على
 سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل التعداد والتمثيل فقط .

ولذلك فإن محكمتنا تجد أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من حيث تجريمها
 للمميز بجناية التحريض على القتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٨٠ من قانون العقوبات جاء موافقاً
 لأحكام القانون مما يجعل بالتالي جميع أسباب التمييز غير واردة على القرار المميز ومستوجبة
 الرد فتقرر ردها .

أمّا بالنسبة لأسباب التمييز المقدمة من النائب العام ضد كل من
 فتجد المحكمة وفيما يتعلق بالمميز ضده أن الأفعال التي قام بها من طعن للمجني

عليه في ظهره طعنة قدر الطبيب الشرعي لها مدة تعطيل يوم واحد أن نيته لم تتجه إلى قتل المجني عليه لأنه ضربه في مكان غير خطر والإصابة لم تكن نافذة ولم تشكل خطورة على حياة المجني عليه فإن ما قام به لا يتعدى جرم الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى هذه النتيجة فإن قرارها جاء موافقاً لأحكام القانون وبالتالي لا ترد الأسباب المتعلقة بالتمييز ضده على القرار المميز .

أما بالنسبة للتمييز ضده فإن ما ورد بحقه من طعن يتعلق بالطعن بالصلاحية التقديرية الممنوحة لمحكمة الموضوع في وزن وتقدير البيئة وفقاً للمادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وهو الأمر الذي تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها فيه من محكمة التمييز مادامت القناعة التي توصلت إليها تؤدي إليها تلك البيئة مما يجعل أسباب التمييز الواردة بحقه مستوجبة الرد فنقرر ردها .

أما بالنسبة لما جاء بمطالبة رئيس النيابة العامة فإن ما جاء بردنا على التمييز المقدم من التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ضد كل من فيه الرد الكافي على ما ورد بهذه المطالبة بهذا الخصوص .

أما فيما يتعلق بمطالعه حول تجريم المجرم بجرم القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وتنزيلها إلى الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف فتجد المحكمة أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى فيما يتعلق به قد جاء حكماً موافقاً للأصول والقانون وتؤدي إليه البيئة المقدمة إليها ولا يوجد في القرار المميز أي عيب إجرائي أو قانوني يستدعي نقضه .

وعليه واستناداً إلى ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

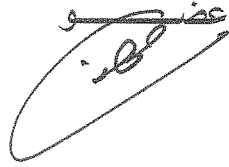
- ١- رد التمييز المقدم من التمييز
- ٢- رد التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .
- ٣- تأييد القرار المميز فيما يتعلق بالمجرم
- ٤- إعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بالأكثرية في ٢٥ ذو الحجة سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠/٣/٢٠٠١م

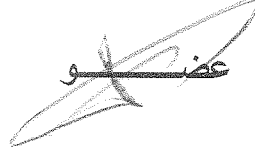
القاضي المترئس مخالف



عضو مخالف



عضو



رئيس اليونان



تفق

ن م

قرار المخالفة المعطى من القاضي المترئس السيد مصباح ذياب

و القاضي السيد محمد الخرايشه

بالدعوى الجزائية التمييزية رقم ٢٠٠٠/١١٤١

=====

نخالف الأكثرية المحترمة في ردها للتمييز المقدم من المميز ناصر علي عفنان ونتفق معها فيما عدا ذلك .

وباستقراء نص المادة ٨٠/١/أ من قانون العقوبات التي عدت وسائل التحريض على ارتكاب جريمة نجد بأنها تمثلت في إعطاء نقود أو بتقديم هدية لمرتكب الجريمة أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والخديعة أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة .

يستفاد من هذا النص أن يقترن حمل الغير على ارتكاب جريمة بوسيلة من وسائل الترغيب أو الترهيب التي تضطره للانقياد لأمر المحرض والإقدام على الفعل الجرمي وكان المحرض هو الذي يوحى بالجريمة للفاعل ويدفعه إليها دفعاً ، ويجب أن يكون للتحريض تأثير حاسم في نفس المجرم وأن يكون بين التحريض والجرم نتيجة منطقية فإذا كان الأمر مجرد كلمة عابرة كقول المميز للقاتل ((وروح أمي إذا ما بتوقفوا معي لا يعرفكم ولا بتعرفوني وما بتكونوا قرايبي)) فلا تكفي لوجود التحريض على القتل الذي لا بد فيه من توافر العنصرين الأساسيين لتكوين هذا الجرم وهما العنصر المادي بوجود الإغراء والترغيب أو الضغط والترهيب وهي والوسائل التي تحمل الفاعل على ارتكاب الجرم والعنصر المعنوي وهي النتيجة الجرمية المشتركة بين المجرم والمحرض لارتكاب الجرم .

وحيث لم يتوافر في فعل المميز العنصران المشار إليهما فإن القرار المميز إذ قضى بتجريمه بجناية التحريض على القتل مخالف للقانون ومستوجب النقض .
لذلك نرى نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ ذو الحجة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠/٣/٢٠٠١م

القاضي المترئس مخالف



عضو مخالف

رئيس الديوان

دقق

ن.م